البحث إلى التمكين هو تأمين قدرة الجميع على الفعل، وليست نتائج الفعل الفردي[1].

أما الشمول في سياسات التمكين؛ فينصرف إلى المؤسسات الحكومية والأهلية، العامة والخاصة، وإن كانت مسئولية الدولة- بحكم امتلاكها لأدوات الفعل- تقع عليها عبء الريادة، والقيام بالقدوة. ويجب ألا يتعارض القول بدور الدولة مع نظرية البدء بالمجتمع، أو من القواعد الأولية للجماعة (grassroots)، لأن هذه القواعد الأولية في المجتمعات العربية لا تتمتع– بفعل الدولة - بالاستقلالية اللازمة لكي تكون فاعلًا وشريكًا للدولة، وهو ما أبرزته تقارير التنمية الإنسانية العربية في حديثها عن أزمة المجتمع المدني[2].

يمكن للباحث أن يقدم- إضافة لما سبق من حلول- طرقًا أخرى لعلاج أزمة عدم تمكين الشباب في المجالات المختلفة على النحو التالي:

أولاً: طرق العلاج على المستوى العلمي:

يجب الاهتمام بقضية التعليم والبحث العلمي التي تتعلق بتعزيز دور الشباب، وتفعيله في المشاركة والتنمية والسلام، وتقييم ما تم إنجازه حتى

---

(١) علي الصاوي: مرجع سابق، ص ٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٥،٦.

الآن، ومعرفة مواقع الخلل والفشل، وتقليصها وتعظيم فرص النجاح[1]، وذلك من خلال الاهتمام بالمنظومة التعليمية في شموليتها- بمراحلها المختلفة الروضة، والابتدائية، والإعدادية، والثانوية بأنواعها، والتعليم الجامعي- بدءًا من الطفل، والتلميذ، والطالب الجامعي، والعامل، والموظف، والمدرس، والأستاذ الجامعي.

ففي ظل التحولات الكبيرة يسود القلق تجاه معظم مؤشرات التنمية الاجتماعية في جزء كبير من وطننا العربي بشكل لا يبدو الضوء مشعًا بالرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت لتحسين هذه المؤشرات، فمع جهود التوسع في تعميم التعليم ارتفع عدد الأميين في الوطن العربي من حوالي ٤٩ مليون أمي عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٦٨ مليون أمي عام ٢٠٠٠، وبلغ عدد الأطفال خارج المدارس حوالي ١٣ مليون طفل، ويتوقع أن يزيد في السنوات المقبلة بنحو ٤٠ في المائة[2].

وبالرغم من برامج إصلاح نظم التعليم وتطويرها استمرت الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من الموارد البشرية وارتفعت معدلات البطالة بين الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل

---

(١) خيام محمد الزعبي: واقع الشباب العربي: بين التطلعات والتحديات، سوريا، د.ت.، ص١.

(٢) المرجع نفسه.

وبلغت أعلى مسوياتها بين فئة خريجي التعليم العالي، مع صفر حجم هذه الفئة[1].

وغني عن البيان أن إصلاح التعليم بما يكفل رفع صورة مخرجاته وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بما يؤمن فرص عمل كافية ملائمة، والتوسع في شبكات الأمان الاجتماعي على نحو يوفر الطمأنينة والأمن الاجتماعي، هي من أهم التحديات التي تواجه جهود التنمية العربية ومن أكبر هموم الشباب العربي في المرحلة الراهنة وإن المواجهة الجادة والشاملة لهذه التحديات هي الكفيلة بأن تجعل الضوء دائمًا مشعًا أمام شبابنا العربي[2].

ومع ذلك، نرى أن معالجة هذه الإشكالية لا يمكن أن يكون إلا بربط جاد وحقيقي بين الجامعات في العالم العربي والعمليات التنموية[3].

لذا لا بد من تحسين نوعية التعليم وضمان جودته، وكذلك الانتقال من فكرة التعليم للتعليم أو التعليم للعمل إلى التعليم للحياة، أضف إلى ذلك التركيز على التعليم المستمر بطرقه المختلفة: التعليم المفتوح،

---

(١) المرجع نفسه، ص٢. انظر: محمود قظام السرحان: قضايا شبابية، منتدى الفكر العربي، الكراسة، ٢، عمان، ٢٠٠٨.

(٢) خيام محمد الزعبي: مرجع سابق، ص ٢.

(٣) عبد القادر أزداد: مرجع سابق، ص ٩.

والتعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني، والتعليم الافتراضي، والتعليم النظير كبرامج ايرازموس وسقراط[1].

ركز تقرير التنمية العالمي لعام ٢٠٠٧ وعنوانه "التنمية والجيل المقبل" على قضايا الشباب في الدولِ النامية فيتناول موضوع التحولات التي يخضع لها الشباب كي يصبحوا عاملين منتجين، وأرباب أسر مهتمين، ومواطنين صالحين، وقادة للمجتمعات المحلية، وهذه التحولات هي كالتالي[2]:

١- توسيع فرص سوق العمل.

٢- الإعداد التربوي للشباب.

٣- توفير الفرص للشباب كي يتم إعدادهم لتكوين الأسر.

٤- تعزيز الجانب الصحي لدى الشباب.

٥- ممارسة المواطنة.

٦- تمكين الشباب قانونيًا أي تسليحهم بالمعرفة القانونية، وتدريبهم على مداخل القانون ومخارجه.

على هذا يتبين لنا أن علاج مشكلة التعليم والبحث العلمي تُعد من أولى خطوات تحقيق نهضة الأمة العربية، لاسيما أن علاج مشكلة التعليم

---

(١) خيام محمد الزعبي: مرجع سابق، ص ٢.

(٢) المرجع نفسه.

يترتب عليها من الفوائد الكثير والكثير، فإذا ما صلح التعليم صلحت السياسة، وسادت القيم والأخلاق، وصلح الضمير الذي يترتب عليه صلاح الطبيب، والمعلم، والقاضي، والجندي، والشرطي، والمهندس، والعامل....الخ.

تنقسم إشكالية التعليم إلى قسمين: أحدهما، خاص بالتعليم ما قبل الجامعي، والأخر، خاص بالتعليم الجامعي والبحث العلمي، ويمكن علاج الأول من خلال التالي[1]:

١- إعادة النظر في النظام التعليمي ككل.

٢- رفع كفاءة العملية التعليمية بكافة أبعادها ومدخلاتها، وذلك عن طريق تطوير المناهج، والاستمرار في تطوير الكتاب المدرسي، والعودة إلى نظام اليوم الكامل، وزيادة مدة العام الدراسي إلى ٤٠ أسبوعًا في العام، والأخذ بأساليب التقويم المستحدثة.

٣- الرقابة الجادة على مواظبة التلاميذ بالمدارس.

---

(١) محمد كمال محمد الجيزاوي: الأخلاق المهنية؛ أسسها ومشكلاتها، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، إشراف، محمد مهران رشوان، وحسن إبراهيم حسن، كلية الآداب، جامعة بني سويف، ٢٠١٠، ص ١٣٠.

٤- الاستعانة بالبرامج التعليمية في الإذاعة والتليفزيون، وكذلك الاستعانة بمجموعات التقوية لمن يرغب من التلاميذ، وبنظام المحاضرات العامة للمراجعة.

٥- الوقوف وقفة جادة فيما يتعلق بأداء المعلمين في مدارسهم، وذلك عن طريق استكمال تأهيل المدرسين في الخدمة خاصة غير المؤهلين أو غير المتخصصين، وإعادة النظر في أوضاع المعلمين المادية والاجتماعية، وأخذ نتائج الامتحانات في الاعتبار عند تقييم عمل المدرسين ونظار المدارس، ورفع قيمة المكافأة التي تصرف للمدرسين الذين يعملون في مجموعات التقوية، وانتهاءً بتجميد المعلمين الذين اعتادوا إعطاء الدروس الخصوصية، والإهمال والتكاسل.

أما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي، فإن أهم مقترحات علاجه تكون على النحو التالي[١]:

١- الاهتمام بالجوانب الأخلاقية: بأن يراعي الأستاذ ضميره مع الطلاب في الكلية، وأن يتحلى بالدين والأخلاق، وأن يلتزم العدالة في المعاملة والتصحيح.

---

(١) محمد كمال محمد الجيزاوي: مرجع سابق، ص ١٣٢.

٢- المعاملة الحازمة لمن يعطي الدروس: وذلك بإغلاق العيادات والمكاتب الاستشارية لأساتذة الجامعات، وأن يتفرغ الأستاذ للتدريس فقط، ورفع أجورهم، ومراقبة الأساتذة من حيث المادة التي يقدمونها، ونوعها، وكميتها.

٣- تغيير أساليب وطرق التدريس: وذلك بأن يلتزم عضو هيئة التدريس أو المعيد والمدرس المساعد بمواعيده ومحاضراته، وبأن يلتزموا بالمحاضرة إلى نهاية الوقت المحدد لها. وتغيير أسبوع العمل في المحاضرات، وإتاحة الفرصة للمناقشة بين الطالب والأستاذ. بجانب عدم احتقار الطلاب وعدم تخويفهم أثناء المحاضرة، ومنح الطالب المتأخر دراسيًا وقتًا أطول، وتدريب المعيدين تربوياً على إلقاء الدروس.

٤- تغيير نظام الجامعة: بالتخفيف من المحسوبية والرشاوى في الجامعة [بل والقضاء عليها]، وإتباع أساليب حديثة في التدريب، والتدريس، والمعامل، وتقليل أعداد الطلاب في المحاضرات والسكاشن.

٥- من جانب الطالب: بذل الجهد الذاتي من الطلاب، والانتظام في حضور المحاضرات، والانتباه أثناء الشرح، وعدم المساهمة في إضاعة وقت المحاضرة، ومقاومة عناصر الشغب في المدرجات، واحترام المادة والدكتور.

ويضيف الباحث ضرورة التأكيد على البحث العلمي في العالم العربي، وذلك من خلال التمويل المالي اللائق للجامعات العربية ومؤسسات البحث العلمي، وكذلك العمل على كيفية استغلال الكفاءات الشابة خاصة النوابغ منهم، والاستفادة من خبرة الأساتذة السابقين، ناهيك عن ضرورة تفعيل براءات الاختراعات وإعطائها الاهتمام والرعاية اللازمة. علاوة على ذلك ضرورة حث شباب الأساتذة والباحثين الذين تركوا بلادهم العربية وذهبوا للبلاد الغربية على العودة إلى أوطانهم وتعميرها وفتح باب الأمل لهم من خلال تنفيذ مشاريعهم وتمويلهم ماديًا بشكل حضاري ومتميز. بالإضافة إلى ضرورة العمل على الخروج من حيز النظرية إلى التطبيق، فيما يتعلق بالأبحاث العلمية الجادة التي تخدم الأمة العربية وأقطارها المختلفة. وأخيرًا العمل بمبدأ الثواب للباحثين المتميزين، ومبدأ العقاب للباحثين المتخاذلين المهملين.

إضافة لما سبق، لابد من الاهتمام بدراسة الشباب المهمش، غير المتعلم أو ذي التعليم المحدود؛ لأنه إذا كنا في دراستنا للشباب الجامعي والمتعلم، نستطيع التعامل معه بأساليب الحوار والمقاربات السلمية المختلفة، التي غالبًا ما تؤتي أكلها، فإن ردود الأفعال واحتجاجات الشباب المهمش، وغير المتعلم لا يمكن لأي مقاربة أن تحتويه وتحد من هيجانه.

بما في ذلك المقاربة الأمنية المعتمدة على العنف التي لا أحد يستطيع التنبؤ بحجم نتائجها الكارثية[1].

ثانيًا، طرق العلاج على المستوى السياسي:

عرضنا فيما سبق، للتحديات التي تواجه الشباب على المستوى السياسي، والتي يمكننا أن نُقدم لها العلاج الناجح- من وجهة نظرنا- ونؤكد أن تمكين الشباب من الناحية السياسية يبدو ممكنًا إذا تم تفعيل الصور التالية[2]:

١- سيادة القانون والعدالة: من خلال تجريم ومكافحة الواسطة مثلًا، لأنها تضع حائلًا بين قدرات الشاب وإنجازه، لسبب مادي وهيكلي خارج عن إرادته، ومن ثمَّ فتح الفرص أمام الشباب الراغب في المشاركة واختبار قدراته، ثم تنميتها لزيادة قدرته التنافسية، وهكذا.

وتسير ترجمة معيار "سيادة القانون" من منظور الشباب في اتجاهات مشابهة، مثل: احترام معايير العدالة في التشغيل بالوظائف العامة، وفى الترقي، وتوزيع أعباء وعوائد التنمية الاقتصادية، كما تتمثل في اتحادات

(١) عبد القادر أزداد: مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) علي الصاوي: مرجع سابق، ص ص ٦،٧.